

قمة التضامن العربي



الجارالله يتسلم رئاسة الاجتماع من رئيس الوفد القطري ومندوبها الدائم في جامعة الدول العربية السفير سيف أبو العينين



خالد الجارالله وأحمد بن حلي خلال الاجتماع (هاني الشمري)

خلال الجلسة الافتتاحية لاجتماع كبار المسؤولين والمندوبين الدائمين في الجامعة العربية

الجارالله: نتطلع لأن تضيف القمة ما يعزز العمل العربي المشترك وصولاً إلى التماسك ووحدة الصف والموقف

وأشار بن حلي الي تفاصيل التقارير المدرجة على بنود جدول الأعمال إضافة إلى تقارير الأمين العام لجامعة الدول العربية حيث تحدث بداية عن القضية الفلسطينية والقدس، مؤكداً أنها «تتصدر بنود جدول الأعمال باعتبارها قضية العرب الأولى والتي أصبحت تعكس مدى صداقية عملنا في التزامنا اللامحدود تجاه الشعب الفلسطيني وهي تتطلب اليوم استعادة المبادرة العربية والتحسب لأي أخفاق في عملية السلام التي تقودها الولايات المتحدة».

وبالحديث عن الأزمة السورية، شدد على ضرورة إعادة العمل العربي تجاه المأساة السورية من أجل وضع الأزمة على طريق الحل السياسي لتحقيق تطلعات الشعب السوري والحفاظ على وحدة سورية. وتطرق بالحديث إلى الاهتمام المطلوب لجعل المنطقة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل إضافة إلى التصدي لظاهرة الإرهاب. وأشار بن حلي إلى أن عاصفة التغيير التي حدثت في المنطقة العربية «وضعتنا أمام تحديات جديدة تحتم علينا استرجاع عناصر القوة للموقف العربي وحويته تجاه بناء الدولة الحديثة». وشدد على ضرورة معالجة الاختلافات بين الدول العربية في الرأي والمواقف التي أصبحت تؤثر على العلاقات والعمل العربي المشترك مطالباً بإعادة الدفء للعربي.

ورأى أن انعقاد القمة في الكويت التي تتبج سياسة رشيدة وحكيمة ومن خلال حكمة صاحب السمو الأمير «تشكل فرصة هامة لمعالجة أوضاع هذه العلاقات وإزالة الشوائب»، مؤكداً على دور جامعة الدول العربية تجاه بناء شراكات وتعاون مع الدول والتجمعات الإقليمية والدولية بهدف تحقيق المصالح وتوفير الدعم الدولي لقضاياها.

ومن ثم عقدت جلسة مغلقة تبعها حفل غداء اقامه وكيل وزارة الخارجية السفير خالد الجارالله تكريماً لرؤساء واعضاء الوفود المشاركة.



المقعد السوري

العام الجامعة العربية نبيل العربي على رفع عدد من التقارير للنظر فيها ومن ثم رفعها إلى القادة، مشيراً أنها تتناول قضايا حيوية وجملتها من الاقتراحات والتوصيات لمواجهة التحديات الماثلة أمام الأمة العربية.

حلقة هامة في سلسلة الاجتماعات التي عقدت للتخصيص للقمة»، لافتاً إلى أنه سيناقش مشاريع القرارات والتوصيات السياسية التي سترفع لوزراء الخارجية، مبدداً في الوقت نفسه حرص الأمين

بالكويت وقيادة صاحب السمو الامير الذي بذل جهوداً كبيرة في تطوير العمل العربي المشترك لأفاق جديدة». نائب الأمين العام لجامعة الدول العربية احمد بن حلي رأى ان الاجتماع «يشكل



السفير سيف أبو العينين مترشداً وفد قطر

بعيدا عن النزاعات وعلى حسن الجوار والتكامل الاقتصادي وذلك إيماناً منا بأن تطوير وتقوية منظومتنا العربية تشكل رافداً رئيسياً لأي تحرك عربي في واجهة كل التحديات»، لافتاً إلى أن بلاده «من خلال رؤيتها

القمة الـ 24 عملت على مدار العام على دعم مسيرة العمل العربي المشترك». وأضاف «نحن ندرك جميعاً أن الطريق لا يزال طويلاً وشاقاً ويتطلب المزيد من الجهد والعمل المتواصل»، مبدداً ثقته

أبو العينين: ضرورة زيادة وتيرة الإصلاحات والإجراءات لمواجهة المرحلة التي يمر بها العالم العربي



بن حلي لمعالجة الاختلافات وإعادة الدفء للبيت العربي

قال إن الجامعة العربية ستفاوض مع الائتلاف لتحديد كيفية توفير الشروط القانونية لشغل المقعد جواد: تأجيل شغل الائتلاف لمقعد سورية لما بعد القمة

العربية، ذكر جواد أنه تم إقراره بموافقة جميع الدول العربية بالرغم من اشارته إلى وجود بعض النقاط البسيطة التي ستمت معالجتها في وقت لاحق.

وكانت قد أشارت مصادر دبلوماسية لـ «الأنباء» إلى أن مشروع قرار محكمة حقوق الإنسان العربية شغل حيزاً كبيراً من المناقشات، حيث أبدت بعض الدول رغبتها في تأجيله لمزيد من الدراسة في حين أن بعض الدول دعمته بقوة، ولكنها لفتت إلى أنه تمت الموافقة عليه مع الاحتفاظ باستمرار مناقشة بعض النقاط في وقت لاحق.

مشيراً إلى أن بعض الدول حاولت أن تعدل من صياغة القرار بشكل يضعف النص ولكن لم تتم الموافقة عليه وبالتالي بقي الوضع على ما هو عليه حسب الصياغة المعتمدة في قمة قطر ولم يتم الخروج عن النص الأصلي».

وبين أن تحفظ العراق والجزائر موجود من حيث المبدأ على طريقة شغل الائتلاف للمقعد السوري، لافتاً إلى أنه تم التوافق في النهاية لمناقشة الموضوع بعد القمة للتأكد من توافر الشروط القانونية لشغل الائتلاف السوري للمقعد.

وبخصوص مشروع محكمة حقوق الإنسان

أعلن الأمين العام المساعد للشؤون السياسية في جامعة الدول العربية فاضل جواد أنه تم تأجيل مناقشة موضوع شغل الائتلاف السوري لمقعد جامعة الدول العربية لما بعد القمة بحيث يترك الأمر لجامعة الدول العربية لأن تتداول الموضوع مع الائتلاف السوري لتحديد كيفية توفير الشروط القانونية حتى يتمكن الائتلاف من شغل المقعد.

وقال جواد أنه جرى نقاش صياغي خلال الجلسة المغلقة لاجتماع المندوبين الدائمين وكبار المسؤولين في وزارات الخارجية العرب بين الوفود بشأن معالجة وإعادة صياغة القرار الذي تم اتخاذه في قمة الدوحة بهذا الشأن،

من جهته، شدد رئيس وفد قطر ومندوبها الدائم لدى جامعة الدول العربية السفير سيف أبو العينين على «ضرورة زيادة وتيرة الإصلاحات والإجراءات لمواجهة المرحلة التي يمر بها العالم العربي والتحديات المصرية التي تتسبب حاضره ومستقبله»، مرحباً بالوقت نفسه بالخطوات التي تم إنجازها لتعزيز العمل العربي المشترك في تطوير منظومة الجامعة العربية وفقاً لقرارات ونتائج قمة الدوحة الـ 24.

وأشار إلى أنهم يتطلعون إلى أن «تنعم البلدان العربية بالكرامة والحرية والعدالة

أحمد بن حلي أنه يوجد عدد من المبادرات التي تتعلق بمكافحة الإرهاب، مشيراً إلى أنها كلها تنطلق من الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب التي اعتمدت عام 1998 وتم تعديلها سنة 2006، لافتاً إلى أن «الدول العربية ملتزمة بما جاء في هذه الاتفاقية لمكافحة الإرهاب سواء فيما يتعلق بالشق

الفران: لا دولة فلسطينية دون القدس الشرقية عاصمة لها

كبار المسؤولين، ان الدولة الفلسطينية حدودها هي خط الرابع من يوليو عام 1967، مشيراً إلى تأكيد المجتمعين على أن ما يجري من تهويد في مدينة القدس، وما يتعرض له المسجد الأقصى ليس أمراً مرفوضاً فحسب، بل يؤكد على ضرورة صدور قرار دولي وعربي وإسلامي لوقف هذه التصرفات الإسرائيلية غير المسؤولة.

أكد السفير الفلسطيني في مصر، ومندوب بلاده في جامعة الدول العربية، بركات الفران اجتماع كبار المسؤولين قد تطرق إلى جميع جوانب القضية الفلسطينية ومستجداتها، مشدداً التأكيد على أنه لا اعتراف ليهودية الدولة الإسرائيلية، ولا الدولة الفلسطينية دون القدس الشرقية عاصمة لها.

وأضاف، في تصريحات له بعد انتهاء اجتماع

القضائي أو الأمني أو السياسي أو تبادل المعلومات وحتى الإرهابيين». ورداً على سؤال عن اختلاف رؤية الإرهاب بين الدول العربية ونظرة مصر تجاه الإخوان ونظرة باقي الدول العربية، قال «هناك تعديل تم إدخاله على الاتفاقية العربية يعرف بدقة ما هو الإرهاب عام 2006».

بن حلي: عدة مبادرات لمكافحة الإرهاب

ذكر نائب الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد بن حلي أنه يوجد عدد من المبادرات التي تتعلق بمكافحة الإرهاب، مشيراً إلى أنها كلها تنطلق من الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب التي اعتمدت عام 1998 وتم تعديلها سنة 2006، لافتاً إلى أن «الدول العربية ملتزمة بما جاء في هذه الاتفاقية لمكافحة الإرهاب سواء فيما يتعلق بالشق

أحمد بن حلي أنه يوجد عدد من المبادرات التي تتعلق بمكافحة الإرهاب، مشيراً إلى أنها كلها تنطلق من الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب التي اعتمدت عام 1998 وتم تعديلها سنة 2006، لافتاً إلى أن «الدول العربية ملتزمة بما جاء في هذه الاتفاقية لمكافحة الإرهاب سواء فيما يتعلق بالشق



جانبا من الوفود المشاركة



جانبا من الاجتماع